2003 05 09 - 0003a - 2

أهالي المخطوفين يطالبون بالإفراج.. عن التقرير

المستقبل - الجمعة ٩ أيار ٢٠٠٣ - العدد ١٢٩١ - شؤون لبنانية - صفحة ٤

ضياء شمس

بعد توقف نحو ثلاث سنوات، عادت لجان اهالي المخطوفين والمفقودين الى الاعتصام امام المتحف احتجاجاً على عدم صدور تقرير هيئة تلقي شكاوى الاهالي.

بدأ الاعتصام في الرابعة والنصف بعد ظهر امس، متزامناً مع انعقاد جلسة مجلس الوزراء الاسبوعية. وبحضور حشد امني مدني وعسكري كثيف.

"أفرجوا عن التقرير كفانا عذاباً". "من حقنا معرفة مصير احبائنا، احياء كانوا ام اموانا"، "اذا اردتم المحبة ردّوا لنا الاحبة".. بعض من اللافتات التي حملها المعتصمون، كما حملوا صور احبائهم، وهمومهم وافترشوا الرصيف مطالبين بالافراج عن تقرير هيئة تلقي الشكاوى، الذي كان يفترض ان يصدر في حزيران العام الماضي.

ورداً على سؤال قالت رئيسة لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وداد حلواني لـــ "المستقبل" "لم نتوقف عن الاعتصام، بل نقلناه الى المقارّ الرئاسية الثلاثة للمطالبة بإصدار قرار اللجنة، ثم عدنا للاعتصام احتجاجاً على عدم صدور تقرير هيئة تلقي الشكاوى الذي كان يجب ان يصدر في السابع من حزيران العام الماضي، ولم يصدر مع انتهاء مهلة آخر تمديد لعمل الهيئة، برغم الوعود المتكررة لرئيس الهيئة الوزير السابق فؤاد السعد، الذي أكد لنا مرة أخرى في العاشر من نيسان الماضي انه أنجز مشروع التقرير قبل عدة أشهر وتبقى دعوة أعضاء الهيئة للتصديق عليه، في غضون يومين لا أكثر".

وتابعت حلواني "لم تجتمع اللجنة واستقالت الحكومة وألّفت أخرى، والتقرير لم يصدر".

وتدخلت احدى الأمهات فقالت: "لدينا تأكيدات ملموسة عن أماكن وجود أبنائنا، وقد زرناهم أكثر من مرة وفي حوزتنا وثائق تثبت ذلك، ونحن لا نطالب سوى بإطلاقهم عاجلاً ولا يهمنا سوى رؤيتهم سالمين".

منسق حملة "من حقنا أن نعرف" بول أشقر طالب بالافراج عن التقرير وقال لـــ"المستقبل": "كل ما نطلبه ان تحدد الدولة مصير المفقودين والمخطوفين، وأماكن اعتقالهم وأن تعمل لاطلاقهم، كما نطالبها باسترجاع رفات من قُتل منهم".

اليأس من معرفة مصير المخطوفين والمفقودين دفع ذويهم الى القول: "اذا كانت كل اجهزة الدولة عاجزة عن اصدار التقرير، فلا يستغربون غداً اذا طلبنا من اميركا تحديد مصير اولادنا، فليعتبروا من العراق" الأمر الذي وافق عليه معظم الأهالي المعتصمين!

وأعلنت حلواني عند انتهاء الاعتصام، انه سيتجدد في الرابعة والنصف بعد ظهر كل خميس تزامناً مع انعقاد جلسة مجلس الوزراء.